مجلة أضواء

العدد الواحد والخمسون

ايار / 2014

تصدر عن

مركز أضواء للبحوث والدراسات

www.adhwaa.org

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

محتويات العدد الواحد والخمسون

ت	العنوان	الكاتب	المصدر	الصفحة
1	ثقافة التغيير عند العراقيين	بهاء النجار	مركز اضواء للبحوث والدراسات الأستراتيجية	3
2	دراسة في اسباب التدهور الأمني وكيفية معالجته	عقيل عبد الجواد	كتابات	6
3	المفوضية تنتهك حقوق الخصوصية للناخب العراقي وتعرف لمن اعطيت صوتك... في ما لو صح الاحتمال	سلام عاصم جهاد	الحوار المتمدن	13
4	آراء انتقادية حول الأنتخابات البرلمانية العراقية الثالثة	عبدالغني علي يحيى	صوت العراق	18
5	التكفير السياسي..... متى يحرمه القانون العراقي	صلاح جواد شبر	المواطن نيوز	23
6	فلسفة الأمن القومي من خلال حقولنا النفطية المشتركة	ثامر الهيمص	المدى	25

الأراء النشورة تعبر عن اراء كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركزاضواء للدراسات والبحوث الأستراتيجية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ثقافة التغيير عند العراقيين[1]

محتويات العدد

إن متابعة بسيطة لبعض احوال العراقيين تجد ان ثقافة التغيير ضعيفة عندهم ، ولا يعرف ان كان لذلك سبباً نفسياً ام هو حالة متأصلة ومتجذرة لدى العراقيين ، وهذا الضعف في هذه الثقافة تكلفه أثماناً باهضة لانهم يبقون على حالة حتى وإن كانت سيئة لانهم لا يرغبون كثيرا في التغيير.

قد يكون منشأ هذه الثقافة نفسي خصوصاً بعد مرور العراق والعراقيين بفترة محنة قاسية عاشها ايام النظام العفلقي فولدت امراضاً نفسية كثيرة ، وأياً كان السبب فالحالة موجودة من خلال استقراء بعض الحالات مثل انتشار موديل معين من الملابس او موديل ونوع من السيارات او اجهزة النقال او تصميم منزل مخالف للخرائط المتعارف عليها او غير ذلك.

فالعقل الجمعي نجده حاضراً بقوة في امتلاك سيارة او جهاز نقال او خريطة بيت ، وهذا يعني ان هناك مشكلة نفسية يعاني منها البعض تتضمن عقد نفسية وعدم الثقة بالنفس والتأثر بالاخرين والاهتمام برأيهم اكثر من اهتمام الشخص بنفسه ، وربما تتضمن ايضاً الشعور بالدونية والحقارة بحيث نرى الغير افضل منا دائماً ، ونعتبر رأينا وذوقنا وما نحمله دائماً اقل من الاخرين ، فلو قارن شخص بين فكر يحمله عراقي وفكر يحمله آخر فإننا سنميل الى فكر الآخر ونعتقد بأنه افضل.

فعادة نجد الكثيرين لا يمتلكون الشجاعة في تبني نهج معين اذا اختلف عن الاغلبية ، لأنهم يعتقدون ـ اضافة الى ما تقدم ـ ان الحق مع الاغلبية في الاعم الاغلب ان لم نقل دائماً ، وهذه فكرة خاطئة لان الحق قلما يلتقي مع الاكثرية ، وهذا موضوع تناولناه في مقالة سابقة ، بدليل قول الباري عز وجل واكثرهم للحق كارهون وغيرها من الادلة.

فعندما يجد شخص صعوبة في اختيار منهج او طريق ـ او حتى سيارة او بيت او غيرهما ـ يلجأ الى اختيار اكثرية الناس ، فإن اختارت المنهج (أ) سار معهم وان اختارت الطريق (ب) كان

[1] بهاء النجار- مركز اضواء للبحوث والدراسات الأستراتيجية

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

معهم من دون ان يتعب نفسه في معرفة الحق في أي جهة لان هذا يحتاج الى جهد ومتابعة وهذا لا يحبذه الكثيرون.

هذه الثقافة ألقت بظلالها على المشهد السياسي وعلاقة المواطن به ، ونحن على أعتاب انتخابات تشريعية يقع المواطن امام حيرة في انتخاب من يمثله للدورة القادمة فهو بين نارين نار الحيرة ونار التكليف الشرعي الذي ركزت عليه اغلب المرجعيات الدينية.

فبعدما سئم المواطن إخفاقات السياسيين وتلكؤ الخدمات والوعود الكاذبة من جانب وتوصية المرجعية الدينية بضرورة المشاركة في الانتخابات واختيار الاصلح من جانب اخر ، قام الكثيرون بالرجوع لما هو سائد ولما هو موجود حتى لو لم يجدوا في ما وجدوا مبتغاهم ، حتى وإن كان في ما وجدوا مخالفاً لمبادئهم ، حتى وإن وجدوا في ما وجدوا نصرة للظالم وتنكيلاً للمظلوم ، ويضعوا الحجج والمبررات المقبولة وغير المقبولة والمعقولة وغير المعقولة.

بعد ما تقدم فلا نتوقع ان نلمس تغييرات ملحوظة على المستوى السياسي ، فبدل ان يتسلم رئاسة الوزراء (س) من السياسيين سيتسلمها (ص) منهم ولا يختلف (س) عن (ص) كثيراً الا من حيث انتماؤه لغير حزب . وإن كانت هناك اسباب اخرى مهمة تحول دون إحداث تغيير مثل قانون الانتخابات الذي يضمن بقاء الكتل القوية في الصدارة والكتل الصغيرة ضعيفة ، وإذا كتب أن يحدث تغيير فيكون تدريجياً يحتاج الى عقود من الزمن ويبقى بأيدي مجموعة من الكتل.

لكن سبب بقاء قانون الانتخابات هذا هو تمسك الكثيرين من العراقيين بكتل معينة ولا ترغب بتغييرها للاسباب التي ذكرناها سابقاً ، فالكتل الموجودة حالياً لم تسيطر فقط على الجانبين التنفيذي والرقابي السيئين وإنما امتدت سيطرتهما لتشمل الجانب التشريعي وهو ما غفل - او بالأحرى تغافل عنها - العراقيون ، وأقرب مثال لسيطرتهم على الجانب التشريعي - اضافة الى قانون الانتخابات - قانون التقاعد الموحد الذي انصفهم ولم ينصف اكثر من مليوني متقاعد.

هذه الرغبة في عدم التغيير عند العراقيين التي بدأت بالموديلات الخاصة بالسيارات والنقالات والالبسة ولم تقف عند اختيار ممثليهم في مجلس النواب بسبب تأثرهم بالعقل الجمعي والشعور بعدم امكانيتهم على تغيير اي شيء وعدم ثقتهم بما يحملون من مشاريع للتغيير انتقلت لتصل الى الشخصيات الدينية التي اعتلت مناصب حزبية وسياسية معينة ، فنرى ان بعض الاحزاب الاسلامية ذات قيادة علمائية معينة ولا يرغب مؤيدو هذه الأحزاب بتغيير هذه القيادات لانهم يعتبرون هذا امر معيب وتجاوز على الدين ، خصوصاً اذا كانت هذه القيادة من نسل مرجعية دينية ، وبالتالي فإن تغييرها يعني تجاوز على المرجعية التي ايضاً من الصعب تغييرها لان ذلك من الخطوط الحمراء التي لا يجوز تعديها ، ولا يمكن بهذه البساطة ترك المرجعية المعروفة والانتقال الى مرجعية أخر لأن ذلك مستهجن من الناحية العرفية حتى لو كان المرجع الآخر أفقه

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وأورع وأنشط وأعلم من المرجع المعروف ، لأن من غير المعقول أن كل هذه الناس التي تتبع المرجع المعروف على خطأ ، ولكن من المعقول ان يكون المرجع الآخر على خطأ ، ليس لأنه على خطأ وإنما لأن الأكثرية لا تتبعه.

هذا الابتلاء الذي يمر به العراقيون هو بسبب ضعف ثقافة التغيير عندهم ، وهذا طبعاً لا يعني اننا نريد التغيير مهما كانت أسس ونتائج هذا التغيير ، وانما نريد التغيير اذا كان هناك مبرر للتغيير ، ونريد التغيير اذا كانت هناك ضرورة ملحة للتغيير ، ونريد التغيير اذا كان التغيير وفق أسس علمية وعقلية وموضوعية ونتائجه نتائج مقبولة عقلاً وشرعاً ، فالتغيير كغاية ولأجل التغيير مرفوض وإنما يجب ان يكون وسيلة وان تكون مقدماته صحيحة ومقبولة ، فالتغيير ليس موضة لا بد منها مثلما يفعل الفنانون والرياضيون.

محتويات العدد

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

دراسة في اسباب التدهور الأمني وكيفية معالجته[2]

محتويات العدد

المقدمة

هناك حقائق علينا الاعتراف بها مهما تصورنا بشاعتها وجروح علينا نكأها مهما كانت اليمة لذا سأسمح لنفسي بالانطلاق لتحليل المأساة العراقية بكل صراحة ومكاشفة اليمة ومفرحة ايضاً لانها تزيل العصابة عن عين كل من ابتلي بالعمى او لكونه لا يجرؤ على رفعها عن عينيه.

بدايةً فأن مصطلح (التدهور الأمني) ما هو الا كناية او تعمية نستخدمها لإخفاء حقيقة ما يحصل ونرفض الاعتراف به وهو العنف الطائفي واختيار المصطلح ضروري فهو بمثابة التعريف بالأزمة وتصنيفها ضمن نطاقها الصحيح وهو خطوة أساسية لحلها لذا فما يحصل هو صراع طائفي[[تدهور امني]] بين مزدوجين.

ان مأساة العنف في العراق ما هي الا صراع بين شخصيتين يمثلان توجهين احدهما مُصر على الادراك والاخر مُصر على التجاهل

العرض

مقاربة # 1 / لو نظرنا الى عالم الحيوان الذي هو دوننا من ناحية الادراك وفوقنا بشدة تجلي الغرائز نلحظ ان هذه الحيوانات لا تتورع عن افتراس ابناء جنسها او الاستعداد لإيذائها بمناسبات واحداث معينة .وبإسقاط تقسيم الأجناس على الأنسان سنجد ان تصنيف بلدان العالم مماثل لتصنيف الأجناس لدى الحيوان وبذا سنصل لحقيقة مفادها ان الشعوب التي تقتل بعضها بعضاً هي شعوب اقرب للغريزة الحيوانية منها للإدراك الأنساني وان الشعوب التي لا تظهر العنف لأبناء جنسها هي ارقى بسلم الحضارة من الشعوب التي تقتل أبناءها.وما دمنا في العراق نقتل بعضنا فإلى اي طرفي الخط نحنُ اقرب!

وحتى الامم المتقدمة لم تلجأ للعنف ضد شعوبها الا وهي في حالة تراجع أنساني مثل عنف النازية ضد شعبها وعنف الإمبراطورية اليابانية ضد اليابانيين.

مقاربة #2 / ان الدول تتقاتل فيما بينها عند مرحلة النشوء لانها تمثل مرحلة صراع وهو ما حصل في امريكا عند الحرب الأهلية [1861-1865] وتم الانتصار لطرف على اخر فتم الاعتراف له بذلك وكذلك تم له الحسم الاعتباري بأنه على حق –ولايات الشمال ضد ولايات الجنوب - واتفق التاريخ الامريكي على ذلك . لكن صراعنا في العراق يثبت ان امتنا لا زالت في حالة نشوء واستمرار هذا الصراع لقرون دلالة على ان صراع الوضع النهائي في العراق لم ينتهي لوجود طرف يعتبر انه لم ينته بالنسبة له وللأسف فأن هذا الصراع لم يتم الانتباه له ولا ادراكه فهناك دائماً طرف يشعر انه مُضطهد وان الطرف الاخر مضطهِد له اذن فالحرب

2 عقيل عبد الجواد - كتابات

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الطائفية في العراق هي حرب تشكيل الوضع النهائي.
مقاربة # 3 / ان الانسان عندما يلجأ الى القتل فهو اما ان يقتل بالطريقة السهلة –السائدة_او انه يلجأ الى القتل العنيف المبالغ فيه وبأساليب مبتكرة والقتل بهذه الطريقة دليل على وجود غضب وكره مكبوت ضد الضحية .فطريقة القتل غير المعتادة والعنيفة وعموميتها بالاستهداف -وهو حال العنف في العراق-تشير الى انها تنتمي للصنف الثاني من القتل وتذكرنا بالهوتو والتوتسي وبالعنف المفجع في سوريا .وهكذا قتل لا يحصل الا بين مجاميع او مجموعة تعتبر انها مختلفة كل الاختلاف عن المجاميع الأخرى وتريد الهيمنة عليها وهكذا عنف لا يصنف الا انه عنف طائفي او قبلي.
مقاربة # 4 / مما زاد من شدة العنف الطائفي في العراق ان اصطبغت هذه الطائفية بصبغة الروح البدوية التي تغذيه فاصبح قذيفة عنف طائفي تم طليها بيورانيوم العناد والفخر البدوي وكانت النتيجة ما نراه منذ 2003 وقبلها وما قاله الرئيس الأسبق وموثق تلفزيونياً من ان أعمامه في مضايفهم كانوا يقصون عليه :" ان اهل العمارة والناصرية كانوا يعملون بالاهوار بزراعة الشلب –لأنهم فگر- ومن شدة تعبهم ينامون فتشد رائحة أقدامهم النتنة الكلاب التي تبدأ بشد اقدامهم دون ان يشعروا بها لشدة تعبهم " وهذا مثال واضح لروافد الروح القبلية والبدوية التي تغذي هذا العنف.
وواجبنا ان نوجه هذه الحقائق نحو الجهة التي تقتل ونقولها لها بكل محبة ان بقية الشعب مستعدة لان تمد لكم ايديهم لترتقوا فترتاحوا من عبأ الحقد والطائفية وتنظروا للحياة بنظرات سعيدة تجعلكم اخف وزناً واكثر سعادة مما انتم فيه الان فيوفروا على الناس عناء تحمل اذاهم.
مقاربة # 5 / الطائفة المظلومة لا زالت تتمسك بلعب دور " الصبي المسكين " الذي يعاني من تعديات " الصبي الشقي " ربما لاعتقادهم ان هذا سينجح او لكسلهم ببساطة وضعف أرادتهم فبخضوعه يرسل رسالة للصبي الشقي في انه اما يرغب بذلك ولا بأس به فهو متأقلم او انه ضعيف وغير قادر على الرد مما يغذي شعوراً بالارتياح لدى المعتدي في انه ناجح بما قام به وفي ان العواقب كانت رسائل ضعف أعطته نشوة الشعور بالتفوق وبالتالي يكون الطرفان قد خسرا وان بنسب متباينة.
ان الأكراد مثلاً استمروا ولمدة قرن من الزمان يصدحون بأنهم أكراد وليسوا عرب خسرنا خلالها أذاننا حتى اعترفنا باختلافهم بينما خسروا هم قتل وإبادة وتهجير لكن استمع لهم الظالم اخيراً واعترف انه قد ظلمهم وبالتالي كان لهم دور ايجابي بتصحيح سلوك المعتدي والغاء العنف.
اما الشيعة الفئة المظلومة كانوا خير عون لمن ظلمهم فهم يتجاوزون مظلوميتهم اعتقاداً منهم ان ذلك سيخفف من وطأتها ويكون كالماء البارد الذي يصب على الحديد الساخن لكن اثبت فشله وعشر سنوات من العنف وعشرات آلاف الضحايا تشهد لكن لماذا ؟ لم اتخذ الشيعة هذا الموقف ؟ ان قرون طويلة من الاستبداد والاضطهاد -الذي لا نملك الا ان نقف أمامه مستغربين عند تصفحنا لكتب التاريخ- هكذا ظلم أقنعهم بأن يستمروا بلعب دور المستضعف دائماً فهذا دورهم وليس لهم أي دور اخر وتناقلوا جينة الاستضعاف حتى رسخت وأصبحت من سماتهم وهو ما يعبر عن نفسه جلياً بطقوس عاشوراء فهي طقوس ندب وبكاء وهو تصرف مرتبط

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

بالضعيف المسكين ولطم وهو تصرف العاجز الجازع وضرب النفس وهو تصرف المنهزم الذي عجز ان يهزم سوى نفسه فحولوا الحسين صاحب اعظم موقف إباء وشجاعة -يستحق الاحتفاء به -الى انسان جار عليه زمانه وطحنته بلاياه وكتبرير عقلي لهذا العجز وحتى يتجنبوا الاعتراف والوقوف امام الذات اقنعوا انفسهم بأنهم انما مستضعفين بانتظار المنقذ المنتظر ونسوا انه منقذ لمنهج الله لا لجماعة او فئة وانهم عليهم الرقي والسير نحوه.

مقاربة # 6 / ان العنف في العراق هو عنف طائفي بالأساس وليس مجتمعي ولذا الكلام عن العنف المجتمعي لا يجدي كثيراً وان كان يجدي في تقليل العنف وسط كل طرف وستكون مجدية على مستوى الوطن في حال حُلت قضية العنف الطائفي ولكن لا بأس من مناقشتها من خلال مشاهدتان:

شاهدت أطفال جيراننا وهم بأعمار ثلاث وأربع سنوات وكانوا نظيفين ومرتبين ينتمون لعائلة ذات مستوى اقتصادي فوق المتوسط قريب من الجيد استغربت ان هؤلاء الأطفال الأنيقين وبمجرد خروجهم للشارع حملوا حجارة ورموها على قطط امام منزلهم وكانت ايديهم الصغيرة النحيلة وخطواتهم القصيرة المتسرعة من أرجل مرتجفة متعثرة كانت تفيد بمثابرتهم على هذا الامر واعتقد ان العنف الأسري من خلال اساليب التربية العنيفة والعقوبة الجسدية هي سبب رئيسي بجعل الفرد يحمل غضباً مكبوتاً سيعبر عن نفسه مستقبلاً من خلال فوقية المسؤول والقوى الأمنية ولا ننسى العنف المستتر من خلال صعوبة التعامل بيننا كمجتمع واستهلاكها لقدر كبير من طاقتنا.

مشاهدة ثانية رأيتها بمعظم المدارس وهي ان إدارات هذه المدارس تركز عند اساءة طالب ما على العقوبة الجسدية في حين ان هناك عقوبات أدراية فعالة تبدأ بإبعاد الطالب لثلاثة ايام ,اسبوع ,نقل من المدرسة ,فصل للعام الدراسي في حين ان الطالب يكون متخوفاً حتى من ابسط العقوبات وهي الفصل المؤقت ثلاثة ايام.

العائلة تمارس العنف لأن الوالدين لا يعرفان وسيلة وطرق اخرى للتربية حيث تنقصهم التقنيات والحيل التربوية; اما المدرسة فاستغرب انها تصر على العنف وتبتعد عن تطبيق العقوبات الادراية رغم وفرتها ونجاعتها مما يحرم الطلاب من فرصة حقيقية لتغيير انطباعاتهم وتغيير نظرتهم الى المدرسة –كمؤسسة- من حيث كونها مهابة وجديرة بالاحترام وبالتالي ينقلوا احترامهم هذا لبقية المؤسسات عندما يصبحوا بالغين في حين ان العقاب الجسدي يعزز في عقولهم سلطة الفرد وانه يكون قوياً بعيداً عن ظل المؤسسة التي يجب ان تكون تابعة له.

مقاربة # 7 / ان تراثنا الاسلامي (تاريخنا القديم) لا يفيد اننا امة واحدة وليس أعجب من القول اننا نستفيد منه انه يثبت ذلك !!. صحيح اننا امة واحدة لكن نظرياً لا تطبيقياً أي نظرية واحدة لكن تنفيذان /

لا الله الا الله محمد رسول الله علي ولي الله حسب التطبيق الشيعي للنظرية الاسلامية ولا اله الا الله محمد رسول الله ابو بكر وعمر خلفاء الله حسب التطبيق السني ; وبالتالي يصبح لدينا نظريتان مختلفتان وان تشابهتا بأطرهما العامة وإن رفضنا ذلك فعلينا ان نقبل ادعاء نظامٍ ما انه شيوعي لان نظريته اشتراكية لكن تطبيقه رأسمالي نعم يستطيع مغالطة نفسه كما يشاء لكنها تبقى مغالطة .كذلك الحال مع نظرية الاسلام والأمة الاسلامية وتطبيقاها السنة والشيعة

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وأمثلة الخلاف بالمئات وليس العشرات سأكتفي بذكر بعضها مما يحمل في طياته مغزى ودلالة على وسع الفجوة وعمق الهوة بين التنفيذين:
الخلاف الشهير بين ابو بكر وفاطمة بنت الرسول على ارث فدك .فالشيعة يؤمنون ان فاطمة تمثل الامتداد المادي لأبيها فحضورها المقدس هو امتداد لقداسة جسد الرسول ناهيك عن انها تمثل امتداده الروحي لذا هي قطعاً على حق ولا يمكن ان تكون الا على حق كائناً من كان الذي خالفها وبالنسبة للسنة فأبو بكر على حق ليس فقط لانهم يوردون الادلة على ذلك بل لأنهم سيكونون في وضع حرج ان لم يعترفوا انه على حق فلو سمحوا بتخطئته بموضوع الارث فهذا سيجر الى مسألة اخطر وهي انه ربما لا يكون على حق كذلك يوم السقيفة.!
هذا يوضح مدى عمق الخلاف وحدته لدرجة انه انسحب لكل الخلافات والتفاصيل الاخرى حتى اصبح خسارة خلافٍ ما في مجال اخر ليزيد الطرف الاخر قوة ويزيد الطرف الخاسر ضعفاً فكل شيء مرتبط بمسألة الخلاف العميقة (الخلافة) وعدم أمكانية الهدنة عليها انسحبت الى عدم إمكانيتها بكل الخلافات الفرعية الاخرى مهما كانت بسيطة ورمزية ومنها مسألة (توحيد يوم العيد) فالتقريب بين المذاهب وكوننا ابناء امة واحدة وعقود من هذا الخطاب -الذي لم يكن عفوياً وتلقائياً بقدر ما كان سياسي موجه -لم يفلح حتى ان يجمع السنة والشيعة ويدفعهم الى توحيد اعلان العيد من خلال اجتماع لعلية رجال الدين بالطرفين ليناقشوا بعقلية محايدة الأدلة الواضحة بمسألة بسيطة ورمزية لكن رمزيتها تعطي الدفع للوحدة الاسلامية لكن هيهات الاتفاق والاستعداد غير موجود والضغائن وركام زمن التطبيقين يمنعهما .اذن خطاب الوحدة الاسلامية رغم جماليته المثالية لكنه يبقى خطاب غير عملي واستهلاكي دعائي للبعض اما البعض الاخر من حامليه الذين يؤمنون به فهو يؤشر قصر نظرهم وسطحيته.
مقاربة # 8 / تاريخنا السياسي الحديث ; ان الخلاف على مستوى السياسة والسيطرة وإدارة شؤون الحياة لا يقل ضراوة وشقاق عن الخلاف على المستوى العقائدي فالصراع والعزل السياسي الطائفي موجود منذ ايام الحكم العثماني ثم عند انشاء الدولة العراقية أقيمت على ذات الأسس حتى انه عند تشكيل اول حكومة استغرق الامر المندوب السامي برسي كوكس شهرين لكي يقنع النقيب بتعيين وزير شيعي في التشكيلة الحكومية ["تمكن كوكس اخيراً من أقناع النقيب والوزراء المتنفذين بالموافقة على إسناد وزارة ذات حقيبة الى رجل من الشيعة / تقول المس بيل :المظنون ان الوزارة سوف يعاد توزيع المناصب فيها من اجل إدخال رجل شيعي فيها " .(المصدر:لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث / الجزء السادس القسم الاول / ص(31) /دار الراشد بيروت] مما يلقي الضوء على النَفَس الذي كان سائداً ثم لحقتها ارقام تتعلق بالمشاريع المائية وإنشاء البحيرات ومشاريع البزل وتمركزها في المناطق ذات الأغلبية السنية ثم ارقام –والأرقام حقائق – تتعلق بعدد رؤساء الأركان وضباط المراتب العليا ورؤساء الجامعات من طائفة وإبعاد الطائفة الاخرى وتبني فكرة الطائفة الشيعية الجاهلة من قبل كامل الجادرجي (المصدر :الطائفية في العهد الملكي / عبد الخالق حسين) وقيام الطائفة المسيطرة بركوب موجة الاحزاب السياسية كلما أثارتها الأغلبية صادقة ثم الاستيلاء على الحكم فيتصرفوا بطائفية بينما طائفة الأغلبية تؤمن بحق بالأفكار التي تعتنقها ومن الامثلة على ذلك قيام عبد السلام عارف عند مطاردته للبعثية بإعدام البعثيين الشيعة وكان يسميهم بالروافض كما انه في

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

حركة تشرين الثاني 1963 -التي قام بها للتخلص من أغلبيتهم القيادية لحزب البعث- قد استخدم في خطابه السياسي مفردة الشعوبية ليكون اول من يستخدمها ويدخلها كمفردة جديدة بقاموس الصراع السياسي الموجود اصلاً (كتاب الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق / فصل 13 –الطائفية في العهد الجمهوري القاسمي والعارفي / عبد الخالق حسين) في حين استبقى على حياة البعثيين السنة لأنهم سنة وهو ينتمي لعشيرة سنية (جميلي) فالانتماء الطائفي والعشائري اقوى لدى ابناء المنطقة الغربية والسنة من الاعتقاد السياسي وايضاً قيام صدام بتصفية آلاف الشيوعيين من ابناء الوسط والجنوب والثورة وبغداد الجديدة فارتقوا المشانق ولم يدخر حتى النساء فالحزب الشيوعي يمتلك في ارشيفه اسماء لآنسات وسيدات من ابناء هذه المناطق مناضلات شيوعيات شيعيات تم شنقهن نسين انتمائهن الطائفي لكن قاتليهن لم ينسوه ,وان الألم ليعتصر القلب حينما يقرأ هذه الاسماء ويتصفح الوجوه اللواتي أطاح بها الكره وخدشت رقة وصفاء حياتهن أيادي خشنة عملاقة اغتالت سلام أيامهن.

وخلال حكم صدام تكررت آلاف الحالات من اعدام الشيعي وسجن اهله والتضييق عليهم للدرجة السادسة في حين يتم الحكم بالاعدام على القائد العسكري السني ثم تخفيض الحكم للسجن ثم أخلاء السبيل وحادثة ظهور احد قادة صنوف الجيش العراقي على قناة الشرقية يحرض ضد الحكومة وهو مخمور لم تبرح ذاكرتنا فقد ذكر انه حكم بالاعدام لكنه مع ذلك بقي حياً حتى سقوط النظام ليبدأ التحريض على النظام الجديد.

ثم الاختلاف على صدام هل هو شهيد او طاغية تبعاً للتباين الطائفي وليس المنطقي العقلاني وتصريح نائب رئيس الوزراء صالح المطلك عند زيارته لمناطق سنية في أطراف بغداد ان جهاز مكافحة الارهاب قد تحول الى جهاز ارهاب ونحن بحاجة لقوات أمنية تقاتل الارهاب لا ارهابية تقاتل المواطنين وهو قلب خطير للمفاهيم والمصطلحات او مطالبة السنة باطلاق سراح المعتقلين ومطالبة الشيعة بحقوق ضحايا الارهاب.

اذن علينا التكاشف والتصارح على هذه الحقائق لنرى استعداد كل طرف للأعتراف بها حتى اذا تم الاعتراف ننتقل بعدها الى المرحلة الثانية وهي ان نتخذ القرار اما ان نبقى أخوة رغمها متجاوزين عنها فيحصل خلق وايجاد للثقة بالعمل المشترك- ومن الخطأ ان نعتقد ان القضاء على المشكلة الطائفية يتم من خلال تبني النهج الوطني والتوجه المدني إذ انهما بلا عملية مكاشفة سابقة سيعني ان تتم الإطاحة بهما كما أطاحت الامثلة السابقة صدام وعبد السلام وصالح المطلك بمبادئ الوطن امام الطائفية وعندها نعود الى ما كنا عليه وتذهب المدنية أدراج الرياح- او ان نقرر فظ الاشتباك والانفصال وله عدة طرق وأشكال ومنها الايهام بالانفصال فهو يوجه رسالة لأدمغتنا بحصول الانفصال او وشاكته لكنه غير حاصل ويكون ذلك بتتفتيت المركزية لانه سيعني تجنب الاحتكاك قدر الامكان وعدم وجود شيء يتم التنافس والتقاتل عليه ثم ان اللامركزية الادارية والغاء الوزارات سيعني انشغال كل طرف بادراة شؤونه فيخلق منافسة كما انه يوصل رسالة قوية الى عقولنا بأن هناك بداية انفصال أي فراق وبذا يفعل هذا الإيهام بالانفصال فعله فيؤدي الى انهاء العنف لانه سيكون معلوماً لدى عقل المجموع للطرفين ان عدم التوافق سيعني الغاء اللعبة من أساسها وليس ان تكون لصالح طرف ضد طرف فقط .وأهمية المكاشفة تكمن انه حتى لو رفض الطرف الاخر مضمونها والاعتراف بها

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

فالطرف الذي يتشكى سيجبر الاخر على الاستماع لشكواه واحترامها ووضعها بالحسبان حتى وان لم يعترف بها لفظياً .

مقاربة # 9 / ويتعلق بالموقف السياسي حيث كان موقف الحكومة بالنسبة للخلاف الطائفي في غاية الانتهازية والنفاق وتحميل الكتل السياسية خطيئة الطائفية محق في انها تبنته لكنها على اية حال لم توجده .فهذه الكتل على صعيد الخطاب توجه خطاب وطني لكن على صعيد التطبيق وبالنسبة لهم أقاموا الدولة على اساس ثلاثة أركان سنة ,شيعة,أكراد حاصصوا الحكومة ليضمنوا بقاءهم.

مقاربة # 10 / أخطاء المسؤولين التنفيذيين ;هذه المقاربة تتعلق بالمعالجات من قبل الحكومة ولذا يجب تغيير الاصطلاح هنا فهو بالنسبة لها تدهور امني وليس عنف طائفي لان اختصاصها الحل وليس بحث الاسباب وقد برز هنا خطأ اساسي وهو سوء اختيار القادة.

ظهر هادي العامري على قناة العراقية وصرح بان الجيش العراقي -حماية سجن ابو غريب- لا يمتلكون دافع حب الوطن والا لكان شخص واحد بدوشكة على برج يكفي لحصاد الهاربين .وهذا كلام غير دقيق تعمد التضليل ,هناك حادثة مشهورة في احد حروب التحرير في جنوب شرق اسيا عن جندي القى بنفسه تحت المدفع اثناء سحبه للأعلى على سفح جبل فقال القائد بهكذا روحية من جندينا لن نخسر الحرب وهو جندي واحد ,فكم هو عدد منتسبي الداخلية والدفاع الذين عانقوا رُسل الموت منذ 2003 للآن !! لا ابالغ ان قلت انهم بالعشرات.

فبفضل الفساد السياسي (محاباة واظهار فروض طاعة) وفساد مالي (رشاوى وشراء مناصب امنية) قام هؤلاء القادة السياسيين بتعيين قادة غير كفوئين وبالتالي انهار الملف الامني والا كيف نفسر الروحية الفدائية للقوات المسلحة مقابل انفلات امني ; انه سوء اختيار القادة وله دور غاية في الخطورة والتساهل به تساهل بتحسين الواقع الامني لأن المقاتل في ساحة القتال وعند مواجهته الموت سيضعف عنده لدرجة الانعدام مفهوم الوطن ويصبح بالنسبة اليه -لحظة المواجهة والاشتباك- ليس الا (و ط ن) شيء مبهم ومجرد لذا انتشر القول نقلاً عن بعض الجنود ايام حربنا مع ايران وكذلك بقية الحروب العالمية ان الجندي عند لحظة الهجوم يتم التوقف عن توجيهه بالجهد التعبوي الدعائي –توجيه سياسي- فلا يعود يسمع شعارات الدفاع عن الشرف والوطن والارض والعرض ولا يخاطب بسوى حقيقة محسوسة وحيدة " دافع عن نفسك حتى لا تقتل." !!

لكن اختيار القائد الجدير سَيُحول هذا الوجود المجرد للوطن الى شيء محسوس له أبعاد متمثل بقائد شجاع شهم قوي الشخصية بارد الأعصاب عند المواقف الصعبة أنيق جسده يوحي بالسيطرة بطل بمعنى الكلمة وحينها عندما تسقط كل المفاهيم التي تدفع الجندي للأستبسال والموت لن يجد سوى دافع اكثر من كاف وهو الخجل والخشية من ان يفقد احترامه فيسقط من نظر قائده فيقاتل بشجاعة حتى الرمق الاخير-كتب الله لشجعاننا السلامة.-

وهو ذات المفهوم الذي عبرت عنه القصة الشعبية حول مواجهة حصلت بين قطط قائدها اسد وبين اسود يقودها قط قام الاسد قائد القطط بضرب القط قائد الاسود فقذفه بعيداً في الهواء فاذا بأتباعه القطط بعد ان رأوا شجاعة قائدهم قد تشجعوا فقفز كل منهم على وجه اسد من الاسود وكان ذلك هو مصير الاسود التي أسلمت قيادها لقط.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

خطوات المعالجة :

1-المكاشفة حول كل ما يتعلق بالتراكمات الطائفية فيما يتعلق منها بتاريخنا الحديث (السياسي) تحديداً وهذه المكاشفة تكون هدف بحد ذاتها.

2-التوجه نحو اللا مركزية قدر الإمكان وإعادة ترسيم حدود المحافظات الى ما كانت عليه قبل تغييرها اواخر الستينات .

3-ايلاء اهمية قصوى لاختيار القادة الأمنيين والميدانيين فحسن الاختيار يؤدي الى خلق قوات نوعية فيصبح جندي يعدل عدة افراد من العدو مما يساهم بغلق الفجوة حتى وأن افترضنا تواضع التسليح.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

المفوضية تنتهك حقوق الخصوصية للناخب العراقي وتعرف لمن اعطيت صوتك... في ما لو صح الاحتمال[3]

محتويات العدد

تعتبر مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون العامة لبلدانهم إحدى الركائز الأساسية لحقوق الإنسان التي أكد عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، حيث جاء في المادة 21 أنه"لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يُختارون بحرية." وإن إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين (((وبالتصويت السري))) أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت.
وأكدت الفقرة 2 من المادة 25 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية للمواطن حق المواطن في أن يَنتخب ويُنتخب في انتخابات نزيهة تجري بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، بما يضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين.
تعتبر الانتخابات الركيزة الأساسية في عملية البناء الديمقراطي ولكنها ليست كافية إذ يتطلب إجراؤها ضمان العديد من الحريات الأساسية حيث أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن"الانتخابات بحد ذاتها لا تشكل الديمقراطية، فهي ليست غاية بل خطوة لا ريب في أنها هامة وكثيرا ما تكون أساسية على الطريق المؤدية إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمعات و نيل الحق في مشاركة المواطن في حكم البلاد على النحو المعلن في الصكوك والقوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وسيكون من المؤسف خلط الغاية بالوسيلة و تناسي الحقيقة القائلة بان معنى كلمة الديمقراطية يتجاوز مجرد الإدلاء دوريا بالأصوات ليشمل كل جوانب عملية مشاركة المواطنين في الحياة السياسية لبلدهم."

ومن أجل ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة لا بد من توفر المناخ الديمقراطي والحريات الأساسية للمواطنين ولا سيما حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، وتشكيل الأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات المستقلة وسيادة القانون. وأكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1991 أن "الانتخابات الدورية والنزيهة عنصر ضروري لا غنى عنه في الجهود المتواصلة المبذولة لحماية حقوق ومصالح المحكومين، وان التجربة العملية تثبت أن

3 سلام عاصم جهاد - الحوار المتمدن

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

حق كل فرد في الاشتراك في حكم بلده عامل حاسم في تمتع الجميع فعليا بمجموعة واسعة من حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى وتشمل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

أكدت كافة الوثائق والإعلانات والاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان على العديد من المعايير الدولية التي تضمن إجراء انتخابات حرة ونزيهة، ونذكر منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، ومشروع المبادئ العامة بشأن الحرية وعدم التمييز في مسألة الحقوق السياسية، وقرار لجنة حقوق الإنسان حول زيادة فعالية الانتخابات الدورية النزيهة، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ...
واستنادا لهذه الوثائق فقد صنف مركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة هذه الحقوق على النحو التالي:

أولا: إرادة الشعب
ثانيا: تأمين الحرية
ثالثا: تأمين الحقوق الأساسية التالية:
أ- حرية الرأي والتعبير
ب - حرية التجمع السلمي
ج- حرية تكوين الجمعيات / الأحزاب
رابعا: استقلالية السلطة القضائية
خامسا: مبدأ عدم التمييز
سادسا: ((((((((((((((((((الاقتراع السري))))))))))))))))))
سابعا: الاقتراع العام المتساوي
ثامنا: الاقتراع الدوري
الاقتراع السري
نصت الفقرة (ب) من المادة (25) للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على حق المواطن في أن ينتخب وينتخب في انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين.
ولهذا يعتبر التصويت السري الأساس في اعتبار الانتخابات حرة ونزيهة وقد أشار مشروع المبادئ العامة بشأن الحرية وعدم التمييز في الحقوق السياسية وجوب أن يكون بإمكان كل ناخب التصويت بأسلوب لا سبيل فيه إلى كشف الطريقة التي صوت أو ينوي التصويت بها، وان لا يرغم على الكشف عن حيثيات ذلك وألا يحاول أحد الحصول من أي ناخب، بشكل مباشر أو غير مباشر، على أي معلومات عن عملية تصويته.

وهذا يتطلب العديد من الإجراءات الفنية والإدارية لضمان الحفاظ على سرية الاقتراع وحماية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

صوت الناخب من التأثير المباشر أو غير المباشر للإفصاح عن طريقة تصويته.
منقول .
وما ورد في اعلاه يدل على ان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات معنية بالحفاظ على سريه الاقتراع والحفاظ على خصوصية الناخب وعدم كشف قراراته الخاصة باختيار من يمثله من المرشحين .

والا لأصبح الاقتراع مكشوفا ولتخوف المواطن من الادلاء بصوته بحرية ونزاهة ولأصبح ضهره مكشوفا خوفا من تسلط الحزب الفائز بالانتخابات والذي لم يكن طرفا في صعوده للسلطة وعندها ستفقد الديمقراطية مفهومها ومحتواها .
وانا ادلي بصوتي حالي حال اي مواطن عراقي قد كفل الدستور له ذلك ادخلت بطاقة الناخب الالكترونية بالجهاز الالكتروني الخاص بها في محطة الاقتراع وطلب مني الموظف ان اضع ابهامي في مكان البصمة لكن للأسف اربع محاولات حتى تقبل الجهاز بصمتي وكدت انهار وانا احاول ...خوفا من عدم تعرف الجهاز على بصمتي واحرم من التصويت... يد من غير بصمات (شكد عيب).
المهم الحمد لله تعرف الجهاز على بصمتي وخلال ذلك موظف الاقتراع الاخر سحب ورقة الاقتراع الخاصة بالناخب واعطاها للموظف صاحب الجهاز فقام بتسجيل الباركود في الجهاز الالكتروني وهو رمز المربع الموجود في اسفل ورقة الاقتراع ... وبطاقة الناخب الخاصة بي مازالت موجوده بالجهاز فسالت الموظف هل سجلت الباركود الخاص بورقة الاقتراع التي سأدلي بها بصوتي؟
فأجاب الموظف نعم!!
وقلت له هل خزنت هذا الرقم المشفر في بطاقة الناخب الخاصة بي وفي جهاز البصمة ؟
فأجاب الموظف نعم !!!
وهنا الكارثة الكبرى ... لكن دعوني اولا اقول لكم ما هو الباركود لمن لا يعرفه ... هو مجموعة من الأعمدة البيضاء والسوداء ترمز سلسلة محارف (*characters*) تمثل مادة ما، وصمم الباركود لتستطيع قراءته بطريقة آلية دقيقة وسريعة بواسطة جهاز يدعى قارئ باركود ..*Barcode Reader*
ويعتبر مثل بصمة الابهام وقد استخدمت المفوضية هذه الطريقة من باب الحفاظ على نزاهة الانتخابات وعدم تزويرها من خلال طباعة اوراق اقتراع يتم استغلالها في الانتخابات... وهي طريقة محكمة ورائعة لتلافي التزوير .
عندها بادرت بسرعه بعد اتمام عملية التصويت بالاتصال بأحد الاصدقاء العاملين في المفوضية واستفسرت منه عن هذه الحالة بالذات فقام بشرح الامر بطريقة مبسطة وسهلة توصلت من خلالها الى حقيقة مفادها
ان مفوضية الانتخابات اذا اعتمدت البطاقات الالكترونية او هوية الناخب كوثيقة رسمية للمواطن العراقي فإنها ستخالف المعايير الدولية لحقوق الانسان وبنود الاقتراع السري والتعدي على حقوق الخصوصية للناخب العراقي .

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

و لأوضح اكثر فان رمز المربع الموجود في اسفل ورقة الاقتراع يخزن في جهاز البصمة وايضا في بطاقة الناخب اي ان هذه الورقة سجلت باسمك من خلال هذا الباركود وتستطيع المفوضية معرفة الشخص او الكيان الذي صوت له بمطابقة رقم الورقة مع الكود الذي تم خزنة في بطاقتك الالكترونية وهذا يعني انك مكشوف ولو استخدمت تلك البطاقة الالكترونية كوثيقة رسمية للمواطن العراقي ...فانها الطامة الكبرى .

حينها تستطيع اجهزة الدولة الامنية على سبيل المثال لا الحصر في ما لو حصلت على قاعدة البيانات الخاصة بالمفوضية وبالتحديد قاعدة بيانات الارقام المشفرة لأوراق الاقتراع (الباركود) تحت ذريعة معرفة توجهات المجتمع العراقي من باب الحفاض على الامن القومي او ما شابة ذلك من استثناءات امنية تعتمدها الحكومات بالاستناد الى قرارات دولية .... فان الحكومة حينها ستكشف توجهات كل مواطن عراقي وما يؤمن به وهذا يعتبر تعدي على الخصوصية وان كان الحاكم متسلطا لا سامح الله فان من صوت بالضد منه سيقع في شبك الحرمان والاضطهاد ربما ... وان انتشر هذا الخبر بين اوساط المجتمع العراقي فان ذلك سيتسبب بعزوف الكثير من الناس بسبب معرفتهم المسبقة بان الحكومة تعرف مسبقا ماذا تفعل (يا مواطن) ولمن ستصوت !!!!
ولكن بعد شرح العملية من قبل الصديق العامل بالمفوضية تبين ان هناك عدة احتمالات تلغي هذه الكارثة.
فقد قال لي صحيح ان بطاقة الناخب الالكترونية ستحتوي على بصمة الابهام ومعلوماتك الشخصية بالإضافة الى الباركود السالف الذكر والذي يخزن ايضا في جهاز التسجيل او البصمة لكن هذه البطاقة لن تعتمد كوثيقة رسمية حسب ظني... وان البطاقة ستكون نافذة المفعول لمدة ثلاثين يوما من تاريخ الاقتراع وتعتبر منتهية الصلاحية بعد ذلك ... وستستحدث بطاقة الكترونية جديده غير التي نقترع بها الان تكون شاملة لكل المعلومات الشخصية بالإضافة الى صورة شخصية وبصمة الابهام وقرنية العين والتي ستعتبر الوثيقة الرسمية الاولى للمواطن العراقي عند انشاء مشروع الحكومة الالكترونية .
لكن ...هناك سؤال يتبادر للذهن يا مفوضية الانتخابات المستقلة !!!!
لو تنزلنا وقلنا ان البطاقة الالكترونية سينتهي مفعولها وصلاحيتها تلقائيا بعد ثلاثين يوم !!
لكن الاجهزة الالكترونية التي خزنت فيها المعلومات الشخصية للناخب بالإضافة الى بصمتة والباركود الخاص بالبطاقة التي انتخب من خلالها ستعود لكم فهل هذا يعني ان الناخب مكشوف ؟
وتعلمون لمن صوت؟
المواطن العراقي بحاجة لجواب سريع ومقنع !!!!!!
لكن ما اتمناه ان يكون عمل الاجهزة الالكترونية هو نقل البيانات المدخلة مثل البصمة الى بطاقة الناخب الالكترونية فقط ... وانه لا يخزن سوى الباركود الخاص بورقه الاقتراع من دون بيانات الناخب لكي يتم مطابقة الارقام المشفرة المخزونة بداخلة مع اوراق الاقتراع التي وصلت اليكم اثناء عملية العد والفرز.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وختاما اقدم اعتذراي الى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على هذا التساؤل... فهذا من حقي كمواطن كفلة لي الدستور الذي تعملون على اساسة .
لكن علينا ان لا ننسى الجهود الجبارة التي تقومون بها لإنجاز وانجاح هذا المشروع الانتخابي العظيم وحرصكم على ان تكون انتخابات نزيه وشفافة وعادلة تضمن حقوق وارادة الشعب العراقي .

محتويات العدد

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

آراء انتقادية حول الأنتخابات البرلمانية العراقية الثالثة[4]

محتويات العدد

احتل التأكيد على انتخاب الكفوء والنزيه والمخلص الصادق وو..الخ مساحة واسعة في الأهابة بالمواطنين العراقيين للتوجه الى صناديق الاقتراع في الثلاثين من نيسان الماضي، ولتكرار التأكيد ذاك وصدوره من فئات دينية وسياسية لاتحصى، خيل للمرء، أنه للمرة الأولى في تأريخ الانتخابات العراقية يدعى الى ذلك التأكيد، في وقت يعلم فيه الجميع، ان الحملات الانتخابية التي سبقت عمليتين انتخابيتين برلمانيتين عراقيتين في 2005/12/15 و 2010/3/7 تضمنت التأكيد نفسه، ومع ذلك كان الفوز معقود لواءه لنقيض الكفوء والنزيه..الخ واوحى تكرار التأكيد ايضاً من أن النواب السابقون كانوا جميعاً من الفاسدين واللصوص والسراق، علماً ان العمليتين الانتخابيتان المذكورتان كانتا الاقل تزويراً وتزييفاً من تلك التي جرت يوم الثلاثين من نيسان 2014.

لقد حمل المتحمسون لا جراء الانتخابات والمشجعون للمواطنين بالمشاركة فيها، المواطن العراقي، وزر صعود اللامناسب إلى المكان المناسب (البرلمان) ونسوا أو تناسوا، أو لم يخطر ببالهم، ان الأحزاب والكيانات السياسية هي التي تختار المرشحين للبرلمان وتفرضهم على الشعب، عليه والحالة هذه، وجب تحميلها مسؤولية تسليط اللامناسب والامرغوب على الجماهير، دع جانباً القول، من أن عضو البرلمان وكيانه السياسي، وقل الشيء ذاته عن الوزراء والمسؤولين في السلطة التنفيذيه وكذلك في السلطة القضائية ايضاً. ان الحزب هو السلطة الأولى أو أم السلطات ان جاز التعبير، في العراق أو البلدان التي تعيش أوضاعاً مماثلة للوضع العراقي، فألى متى السكوت عن الأحزاب وتحميل المواطن العراقي جرائم الأحزاب بحق الناخبين؟ ثم الا يعني التكرار المتواصل والذي نوهنا إليه أستهانة بقدرة المواطن العراقي على الفهم والتلقي، لكي يجري جلده على أمتداد شهر للحملات الانتخابية بنصائح مزعجة ومن قبل أشخاص مزعجين بان يختار الصالح وينبذ الطالح..الخ.

وفي الحملات الأنتخابية العراقية، كان شعار الجميع هو التغيير، من غير ان يوضح أحد مضمون التغيير الذي يطالب به ويرمي إليه، كأن يتم تحديد سقف زمني لأجراء الاحصاء السكاني العام أو تطبيق المادة 140 لحل مشكلة المناطق المتنازع عليها بين حكومتي المركز والأقليم، أو تشريع قانون النفط والغاز او قانون الأحزاب، فحل المشكلة السنية بتلبية مطالب المعتصمين، أو كونفدرالية للسنة، وعلى الصعيد العربي توطيد العلاقات مع الدول العربية سيما اذا علمنا ان علاقة العراق بتلك الدول متوترة جداً. نعم ان الكل نادوا بالتغيير ولكن من غير ان

4 عبدالغني علي يحيى – صوت العراق

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

يسموا المجالات التي يجب ان تشمل بالتغيير، ولست مغالياً إذا قلت، انهم كانوا ومازالوا في حملاتهم الأنتخابية يقصدون بالتغيير شيئاً واحداً فقط ألا وهو ازاحة المالكي والحيلولة دون تمتعه بولاية ثالثة. وكأن بعزله ومنعه، لن تبقى مشكلة أو معضلة في العراق ويحل الوئام والسلام في ربوع العراق، في وقت ان فقدان الأمن والاستقرار ونشوب الحروب والاضطرابات، رافقاً قيام الدولة العراقية من يوم تأسيسه وإلى الآن ولكن بنسب متفاوتة من حكومة إلى أخرى، فهل التغيير ياترى مرهون بأزاحة شخص أم بأسقاط مجموعة من السلوكيات الخاطئة والاداء الفج.؟ ان المرجعيات الشيعية مثلاً كانت اشد دعوة إلى التغيير، إلا أننا لم نسمع من تلك المرجعيات ولو كلمة حق لانصاف السنة وايقاف الحرب ضدهم أو التوقف عن استفزاز الكرد وتجويعهم.

بلا شك، ان المطالبين باستبدال المالكي بغيره لقيادة الحكومة تجاهلوا او جهلوا، ان الذي يخلف المالكي لن يختلف عنه في شئ، ووفق الاستحقاق الانتخابي الاكبر فان منصب رئيس الحكومة سيكون من حصة حزب المالكي وائتلاف دولة القانون، ولنفرض ان المالكي تخلى عن طموحه بولاية ثالثة، غير أنه، وهذا ما لاريب فيه سيحتفظ بالموقع الأول والأمامي في حزبه الفائز، حزب الدعوة الأسلامية، ما يعني أنه سوف يقود الحكومة وبشكل غير مباشر. او من وراء الستار

قبل أنتخابات عام 2005 طالب الكرد أكثر من مرة باستبدال الدكتور ابراهيم الجعفري بآخر، والذي كان رئيساً للحكومة قبل الأنتخابات تلك، وهددوا بالأنسحاب من الحكومة إذا لم يتم لهم ذلك، إلا أنهم عدلوا عن فكرة الانسحاب، وتفاءلوا بمغادرة الجعفري للحكم، ليس هذا فحسب بل أنهم ساعدوا المالكي لتسلم السلطة ودخلوا في تحالف مع حزبه والمجلس الاسلامي الأعلى، وعندما ظهرت أولى بوادر رفض المالكي بسبب تفرده في اتخاذ القرارات وعدم تطبيقه لاتفاقية اربيل فلقد اختلف الامر بشأنه بين مطالب بعزله وبين مطالب ببقائه واذكر قولا للرئيس جلال طالباني (لا بديل للمالكي إلا المالكي). ان من يرفض المالكي اليوم سيرفض حتماً الذي يحل مكانه كذلك، وهكذا نكون أمام قصة لا تنتهي. واخيراً وليس آخراً، هل يعقل منع المالكي من ولاية ثالثة وقد فاز حزبه وائتلافه الانتخابي باعلى نسبة من الأصوات؟ الا يشكل ذلك تحدياً للديمقراطية؟

ان حكومة الولايات المتحدة التي مدت المالكي بأسباب البقاء وقدمت اليه أشكالاً من الدعم في مواجهة خصومه من السنة والكرد طالعتنا فجأة بموقف غريب لما رأت في فوز المالكي بالانتخابات خطورة على أوضاع العراق، زاعمة أي واشنطن من ان الحرب الأهلية ستندلع في حال فوز المالكي، وكأن ما يجري من إقتتال وخراب ودمار منذ سنوات في العراق ليس حرباً أهلية، علماً ان الحرب هذه نشبت في ظل الادارة الامريكية السيئة للعراق بين عامي 2003 والى نهاية عام 2011 أضف الى ذلك في حال عزل المالكي عن السلطة هل يكون بمقدور خليفته تحقيق الأمن والاستقرار في العراق.؟

ان الأمريكان لا يريدون الخير للعراقيين، ويبحثون عن شخص لادارة العراق يواصل نهج أختلاق الأزمات والمشاكل ويحارب السنة والكرد، ان الامريكان لا يريدون الخير ليس للعراقيين فقط، وانما لشعوب المعمورة كافة.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

هل الانتخابات العراقية مطابقة للمعايير الدولية؟

سؤالي هذا موجه أصلاً الى منظمة الأمم المتحدة في شخص ممثلها في العراق نيكولاي ميلادينوف الذي قال ان الانتخابات العراقية أتت مطابقة للمعايير الدولية، يبدو أن ميلادينوف غض النظر عن الأحداث العراقية التي تقول خلاف ما ذهب اليه، ففي يوم الأنتخابات مثلاً تواصلت المعارك في مناطق كثيرة في العراق، حتى ان الحكومة العراقية اضطرت الى استخدام الطيران الحربي في مناطق جبل حمرين، كما ان مراكز أنتخابية كثيرة في العديد من المدن العراقية تعرضت الى هجمات انتحارية راح ضحيتها العشرات من الناس، كما سجلت أعمال تزوير وتدخلات مسلحة في تلك المراكز بهدف تحقيق الفوز لأئتلاف أنتخابي معين أو لائتلافات أنتخابية معينة، وقبل يوم البدء بالأنتخابات كانت الارقام تقول ان 60% من مدن الأنبار تبقى محرومة من المشاركة في الانتخابات وانه يتعذر على 90000 أنسان في قضاء أبوغريب من الذين نزحوا من القضاء بسبب الأرهاب والفيضانات المشاركة فيها..الخ من العيوب والمثالب التي رافقت العملية الانتخابية، لذا فان قول ميلادينوف اشبه ما يكون برمي حصوة في الظلام وانه قول لا مسؤول بالمرة، وساهم إلى جانب التدخل الأمريكي وموقف الجامعة العربية المتسم بالجهل للأوضاع العراقية في جعل الأنتخابات العراقية الاكثر مخالفة للمعايير الدولية وليس العكس. ومع ذلك فان قبول الكيانات السياسية بنتائج الانتخابات على علاتها هو الاهم.

ومن الأمور المأخوذة على الانتخابات العراقية ويا لكثرتها، تكبيل الناخب العراقي بقيود تلو القيود في كل عملية أنتخابية وهذه القيود أن دلت على شيء، فهي تدل على مدى أزمة الثقة بين المواطن والسلطة، ففي أنتخابات نيسان مثلاً فرضت على المواطنين العراقيين البطاقة الالكترونية, وعدها من الأوراق الثبوتية في حال توجه المواطن الى دائرة حكومية ما لأنجاز معاملة له والذي تولدت لديه مخاوف من أنه إذا لم يكن حاملاً لتلك البطاقة فان اجراءات عقابية قد تطاله. ولولا البطاقة الألكترونية لما كان من مجموع اكثر من (20) مليون ناخب يتوجه (12) مليوناً منهم الى صناديق الاقتراع أي ان نسبة المشاركة كانت تأتي ضعيفة للغاية لولا تلك البطاقة التي روج بعضهم لها من انها ستسد الطريق أمام التزوير والنيل من ارادة الناخب ، ولقد سبق البطاقة الاكترونية استخدام الجهاز الاكتروني في انتخابات مجالس المحافظات في العام الماضي ، وسبق الاثنين استخدام الحبر البنفسجي !! وظل الحبر البنفسجي والجهاز والبطاقة الالكترونيين عاجزاً عن وضع حد للتزوير ، ولولا فتاوى رجال الدين التي بلغت حد تكفير للممتنع عن المشاركة في الانتخابات عجزت عن اقناع المواطنين بالمشاركة الواسعة في الانتخابات، نعم فمن مجموع اكثر من (20) مليون ناخب عراقي لم يتوجه الى صناديق الاقتراع سوى(12) مليوناً! واذكر القاريء الكريم ان عدد الذين كان يحق لهم المشاركة في الانتخابات هو اكثر من(21) مليون ناخب ما يفيد من ان الحبر البنفسجي والجهاز الالكتروني والبطاقة الالكترونيه وفتاوى رجال الدين وبلاغات الاحزاب اثبتت عقمها في حمل المواطن العراقي للتوجه الى تلك الصناديق وبالشكل الذي توخته الفتاوى والبنفسجي والالكترونيات وو..الخ. ومن القيود ايضا مطالبة الناخب الكردي في بغداد بابراز البطاقة التموينية، وكذلك المطالبة باستخدام القلم المخصص من قبل مفوضية الانتخابات حصرا عند التأشير على اسم الناخب او الكيان السياسي.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وعند مراهنتهم على خسارة المالكي وحزبه وائتلافه الانتخابي (دولة القانون)، اثبت معظم القادة السياسيين العراقيين وكذلك اكثرية المراجع الدينية الشيعية والسنية جهلاً فظيعاً بالواقع العراقي الراهن، وعارضوا بقوة ولاية ثالثة للمالكي بل وكانت خسارة المالكي لديهم امراً مفروغاً منه، على الرغم من معارضتي للعديد من سياسات المالكي ، إلا أنني لم ادخل في تلك المراهنة الجاهلة الساذجة ، بل وقفت على الضد منها فقبل اجراء الانتخابات بنحو ثمانية ايام قلت في زاويتي الاسبوعية في صحيفة (افرو) الكردية والتي تصدر في دهوك وهي صحيفة واسعة الانتشار، وتحت عنوان (صورة العراق بعد انتخابات 30 نيسان) من ان المالكي سيفوز بالأنتخابات، واستغرب بعضهم من قولي هذا. وقبل اجراء الانتخابات بأيام قلائل زارني وفد من مكتب فضائية العراقية باربيل لاجراء مقابلة معي، قلت لهم بعد اجراء المقابلة من ان المالكي وحزبه وائتلافه سيفوزون ، وحرصت على عدم بث القول لأسباب عدة واستغربوا بدورهم من كلامي ، وقبل اجراء الانتخابات ايضاً، اتصلت بي عبر الموبايل طالبة ماجستير من الأمارات للوقوف على رأي بخصوص فوز المالكي بالانتخابات من عدمه ، واكدت لها بأن المالكي سيفوز بقوة رغم الحملات المناهضة والجبارة له وتحريم مرجعيات دينية التصويت للمالكي، فاستغربت بدورها، وقلت لها لا تستغربي وانتظري النتائج. علماً ان رفض المالكي مازال قائماً ويستعين خصومه حتى بالسحرة والمنجمين، وابرازهم لتنبوء منجم عربي ملقب ب(نوستر اداموس العرب) من ان المالكي سيقتل بعد الانتخابات!!

(كيفما تكونوا يولى عليكم) حديث نبوي شريف ينسحب على اكثرية العراقيين شعباً وساسة، فبسبب من الجهل والتخلف والخداع الذي مارسته الحكومات العراقية السابقة، اصبحنا امام شعب في تشبثه بالخرافات وعدم فرزه الابيض عن الاسود، وكأنه قد خضع لعملية غسل دماغ استغرقت عقوداً من السنين، واذا بساسته وقادته من حزبيين و حكوميين مثله تماماً، فها هم يتقاطعون مع العقل والمنطق في سعيهم لنفي الفائز الاكبر الذي حاز بثقة اكثرية الشعب سواء بجدارة أو عدم جدارة ويعني الوجه الاخر لنفيهم التوجه الى الذين لم يرتقوا الى الفائز الاكبر، ونالوا اصواتاً دون اصواته. هل حصل في دولة تفضيل الخاسر على الرابح؟

وقبل ان انهي مقالي هذا على المالكي واقطاب حزبه و ائتلافه، في غمرة فوزهم المبين، ان يراجعوا حساباتهم ويقدموا سريعاً على تلبية مطالب الكرد والسنة وبقية الاطراف العراقية اذا ارادوا ولاية ثالثة مريحة وحتى رابعة أيضاً، وان يعمقوا من الديمقراطية ومباديء حقوق الانسان ويستفيدوا من اخطائهم مع تجنب الاقصاء والتهميش و الفردية في اتخاذ القرارات، واضطهاد هذا المكون أو ذاك، ان التغيير الحقيقي هو في انصاف المكونات الاجتماعية ونشر الديمقراطية واجراء المصالحة ومعاني سامية اخرى. على المالكي اتباع هذا الطريق وان لايحيد عنه وسيضمن اكثر من فوز وولاية.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

التكفير السياسي..... متى يحرمه القانون العراقي[5]

محتويات العدد

لعبت القوى اليهودية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبعد اندحار ألمانيا النازية في انتزاع قرار قضائي دولي عالمي بتجريم كل من ينكر المذابح اليهودية التي قام بها هتلر في أوربا المسماة (الهولوكوست) وهذا معناه بأن الدول الديمقراطية ملزمة بتجريم وسجن كل من ينكر حوادث اضطهاد البشر ومن ضمنهم اليهود. و قد لعب هذا القانون دوراً كبيراً في حماية الطائفة اليهودية من المذبح والقتل والابادة على يد الأديان الأخرى خصوصا متطرفي أتباع الدين المسيحي.

في العالم الإسلامي أصدرت فتاوى كثيرة جدا وقد لا يحدها عدد في تكفير الكثير من أتباع الطوائف الفكرية الإسلامية الأخرى, ومعنى التكفير هو إعطاء المبرر في قتل المخالف لهم فكرياً, في الوقت الذي شرعت المذاهب الإسلامية وخصوصا الأشاعرة والحنابلة قانون القتل والتخلص من الكافر. بل أن البعض من مذاهب الخوارج يذهبون الى قتل الجنين في بطن أمه لأن قتله وهو جنين يذهب به الى الجنة بينما إذا ولد واتبع ما وجد عليه آبائه فإنه سيكون في النار, وعليه فان قتل الانسان الكافر (المخالف) هو أمر (عقلي) (إنساني) على المجتمع المسلم أن يمارسه مع الكافرين من الذين يصدر بحقهم فتوى التكفير من هذا وذاك كما فعلوا في جنين الصحابي عبد الله بن خباب وهو ابن الصحابي المشهور (بن الأرت)

فليس هنالك من فئة عانت من التكفير والقدح بتكفيرها أكثر من الطائفة الشيعية على مر العصور ومنذ القرن الأول الهجري ثم توالت التكفيرات وكانت على أشدها عندما استوى عود المذهب من الناحية الفكرية الأصولية فكان ابن تيمية وابن القيم الجوزية و ابن حجر والخطيب البغدادي وابن الجوزي وغيره من علماء الطائفة السنية والذين هم في الواقع علماء الحكام وليسوا علماء الطائفة لأن الطائفة السنية أو أي مذهب آخر لا يختلف في طبيعة تفاصيله الفقهية عما هي ما بين أصنافه وبين الشيعة. وتستمر الأمور لتصل الى زمان السلاجقة ثم العثمانيين ليصدر مراد الثاني أمرا بتكفير الشيعة, بعده بدأت حملة الوهابية بقيادة محمد بن عبد الوهاب واستمرت في المملكة وفي غير المملكة منذ القرن الثامن عشر والى الوقت الحالي وهي عبارة عن فتوى تحلل سبي وقتل الشيعة باعتبارهم اناس خارجون عن الدين, بل أن الكثير من تلك الفتاوى كانت ترى بأنهم أدنس من اليهود وأن قتالهم أوجب على المسلم .

والغريب أن القرن العشرين والواحد والعشرين لم يكن القرن الذي رفع مستوى القدرات العقلية لعلماء السلطان من الذين تستهويهم ظاهرة التكفير والقتل, بل إنه ربما من أكثر القرون التي

5 صلاح جواد شبر- المواطن نيوز

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

اصدر فيها فتاوى التشجع على قتل الشيعة في كل العالم فهذا إحسان إلهي ظهير وذاك عمر الاشقر, وثالثهم بن لادن, وابن باز, وابن عثيمين, وما الى ذلك من أسماء يصعب علي حدها وتسطيرها لأنها أكبر من أن تحصى. ولم تطال فتاوى القتل فقط من انتمى الى الدين او الى المذهب, وإنما الإرهاب في واقعه عملية منع الفكر الحر, والفكر الذي يتعامل مع مفردات العقل, فقد شملت فتاوى التكفير كل من الصحفي المشهور حسين مروة ثم الطاهر الحدّاد وعلي عبد الرازق وطه حسين ومحمد أحمد خلف الله, وكذلك محمود محمد طه وفرج فوده ونجيب محفوظ, وأبو زيد.

ولم تقف الحكومات العربية او الإسلامية من ظاهرة التكفير موقفا مانعاً وإنما شجعت الكثير من الدول وخصوصا دول الخليج وعلى رأسها السعودية في دفع أولئك الأشخاص الى استمرار إصدار الفتاوى وصب النار على الزيت في القتل, وهو شيء يؤسف له كثيراً ونحن في العقد الثاني من الألفية الثالثة في عالم إعادة حقوق الإنسان وانتشار منظمات حمايته ورفض أهانته بسبب انتمائه الفكري.

أول دولة من دول العالم الاسلامي التي بادرت الى (تجريم) فتاوى التحريم كانت تونس و ذلك عندما أقر البرلمان في يوم 26 من يناير 2014 كما جاء في مادته السادسة بالقول بأن القانون يعطي للمواطن (حرية الضمير) ومنع (دعوات التكفير (وهي الفقرة التي ينتظرها كل مواطن عربي يريد ان يمارس حريته في الاعتقاد و في الانتماء. جاءت خطوة البرلمان التونسي قضية أكبر من أن توصف وأروع من ان توضح, في الوقت الذي يسيطر على البرلمان وعلى نسيج البلد حكومة يقودها تيار (النهضة) الإسلامي بعد ان تمكن الشعب من استبدال رئيس الوزراء النهضوي بآخر تكنوقراطي وهو جمعة مهدي في بداية نفس الشهر الأول من هذه السنة.

لقد كان المشهد التونسي مشهداً يسير بخطى حثيثة نحو (عرقنة) البلد بعد أن بدأت القوى السلفية التي تتبرعم في غالب الأحيان من الفكر السني السياسي (أوكد) (السني السياسي) وليس (السني) باعتبار أن الفكر السني فكراً ليس له من محددات ومرجعية فكرية أو فقهية في الاجتهاد او ما الى ذلك فكل له الحق في إعلان اجتهاده و اعلان قدرته على إصدار الفتاوى التكفيرية. وقد بدأت العمليات التكفيرية عندما اغتيل المعارض العلماني شكري بالعيد في السنة الماضية لنفس الشهر ولنفس اليوم الذي أصدر فيه قرار (التجريم) ثم توالت بعدها الاغتيالات التكفيرية ثم أخيراً اغتيال الشخصية اليسارية المتدينة الحاج محمد البراهمي بعد أن ظهرت هذه الشخصية كنموذج سياسي إسلامي علماني يرفض أحتكار السياسة للدين وبذلك قتلوه بعد ان توسعت دائرة التدريبات السلفية السياسية في هذا البلد لتشمل الجوامع والمدارس وبدأ الجميع بالتدريب على (الزمقتال) وبأموال خليجية موجهة لإشعال تونس من الداخل و تحويلها الى واقع مأساوي كما هو العراق.

في العراق نحن نعيش الآن ربما في فترة سبقت الأنظمة التي تغيرت من خلال الربيع العربي فتجربتنا أطول و لكن خبرتنا أقل و أضعف وهو عامل مفهوم من عوامل القدرة المعرفية التي يفتقدها السياسي العراقي أو الديني السياسي العراقي. فقد ذكرت في مقالي السابق عن تونس مما نشر في المواطن بأن (النهضويون) المسيطرون على البرلمان والحكومة تقبلوا واقع تنازلهم عن رئاسة الحكومة لصالح العلماني جمعة مهدي مع أنهم قانونياً كانوا قادرين على

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

منع وصول تلك الشخصية الى سدة الحكم ولكن تفهمهم لعجزهم عن قيادة البلد في هذه الفترة فرضت على (معرفتهم) أن يتنازلوا طوعياً الى من هو أكفأ و أقدر على قيادة البلد.

إن الارهاب او العنف لم يتأت من فراغ في العراق, وإنما له جذور بعضها واضحة وبعضها مستترة يعرفها المطلعون والعارفون. من أهم عوامل الإرهاب المستترة هو (المعرفة) و (الكفاءة) التي يفتقدها السياسي العراقي بسبب غياب التجربة و غياب القدرة النظرية لتفهم دور السياسي في البلد و في البناء. فالواقع البدوي لسياسيينا يفرض على مسيرة الدولة أن تكون أسيرة لقانون القوة و الاستلاب والغزو والغلبة, وهي قوانين تقرها أعراف البداوة التي لم تتمكن الظروف من أن ترفع من تأثيرها في شخصيات السياسيين وبذلك كان الناتج واضح جداً في مسيرة بلد يعتبر الاغنى في العالم ولكنه الأفقر من الناحية المعرفية والناحية العلمية التطبيقية.

إنه قد آن لنا الأوان أن يتحرك أعضاء برلماننا العتيد في الاستفادة من درس تونس التي كانت ولازالت وستبقى مدرسة كبرى في أوليات الاكتشافات السياسية, لنتذكر أن تونس هي أول بلد إسلامي حرم (الرق) في الدولة العثمانية, وأول بلد رفع شعار (العلمانية) وأول بلد طالب العرب (بالحوار) مع الدولة العبرية. و أول بلد حررته قاد التغيير من خلال كلمات بو عزيزي التي لفظها بينما كانت النيران تأكل لحم وجهه (*Degage*) لتتحول الى فكر و الى ثورة أطاحت بكل أولئك الذين يصعب عليهم فهم لغة (المعرفة) و لغة (الانسان)

إنه لمن العقل أن يقف كل من أصدر فتاوى في كفر الآخرين أمام المحكمة وأن يدفع ثمن مشاركته في قتل الآخرين ممن وجدوا بأن الله قد خلقهم أحرار في اختيار حياتهم وطريقة تعبدهم في ممارسة شكر الخالق .

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

فلسفة الأمن القومي من خلال حقولنا النفطية المشتركة[6]

محتويات العدد

كما لم تمنع (اللحى والمحابس ووشم الجباه والحج خارج الشروط) تفاقم ظاهرة الفساد الإداري والمالي والسياسي. فقد انعكست هذه الحالة في علاقتنا مع الجيران في الحيلولة دون وضع النقاط على الحروف في مسألة الحقول النفطية المشتركة، فلم تنفعنا الرابطة الدينية والمذهبية أو العربية ولا التاريخ المشترك ولا حتى رعاية المصالح المشتركة ببعد نظر بحيث لا تتحول هذه المسألة إلى ألغام مستقبلية .

ولكن هذه طبيعة الأمور عادة حيث المصالح هي المتحكمة والتي لم ننتهجها اما لأننا ضعفاء أو نستخدم مصالح العراق وفق الاعتبارات الانتخابية .

فقد أعلنت (لجنة النفط والطاقة النيابية) يوم 23 /2 أن الحكومة تعتم على ملف الحقول النفطية المشتركة مع دول الجوار . وهذه الحقول المشتركة هي (24 حقلا) من بينها (15 حقلا منتجا) وهي في حدودنا مع الكويت وإيران وسوريا .

والى الآن كما يقول الخبراء (إن العراق هو البلد الوحيد الذي لم يعالج حتى الآن مشاكل الحقول النفطية المشتركة بنحو جدي يتناسب مع الأعراف الدولية في الصناعة النفطية. في حين طالب وزير النفط السابق الإيراني إذ شدد على ضرورة رفع إنتاج بلاده النفطي في الحقول المشتركة مع العراق الى (5,2 مليون برميل يومياً) في عام 2015 .

ترى هل لنا حصة في هذا الكم الذي يفوق كل إنتاجنا مرة ونصف ؟ نأمل ذلك .

وبما أن الجيران الثلاثة (إيران والكويت وسوريا) لدينا معهم (24 حقلاً نفطياً مشتركاً من بينها 15 حقلاً منتجاً والأخرى غير مستثمرة) أبرزها سفوان والرميلة والزبير مع الكويت ومجنون وابو غرب وبزركان والفكه ونفط خانه) وبما أن العوامل الايدلوجية والمذهبية والتاريخ والمصالح المشتركة لم تنفع مع أقرب المقربين، فماذا يعني هل هم يدخرونها لنا وهذا المفروض شرعاً. باعتبارنا قاصرين، أم أننا لحد الآن ضعفاء؟ بحيث لم نفعل المعاهدات الدولية في هذا الميدان بعد استنفاد العوامل السابقة وعدم جدواها بكل الأحوال .

لا نجد تفسيراً سوى القول بأننا اما ضعفاء لا نستطيع ردع درع الجزيرة أو لا نستطيع مواجهة الجار الاعظم خوفاً كما ليس لدينا أذرع للقوة غرباً التي تمنع جيران الغرب العراقي من الاستغلال .

أو أن أوراق هؤلاء جميعاً الانتخابية هي من يتحكم في الحيلولة دون حسم هذا الملف الذي له

6 ثامر الهيمص - المدى

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

صيغ دولية كما هو حال البلدان المتشاطئة ذلك الملف أيضاً لم يحسم. وبذات الأسباب مع تركيا وإيران فعندما تستباح الحدود على السطح وفي العمق ليس غريباً أن تمنع المياه. فالأسباب داخلية أكثر منها خارجية خصوصاً وأننا نعلم جيداً قوة الجار المستأسد في الشمال والشرق ولديهم حصة الاسد في المجالين النفطي والمائي كركيزة للمجال الحيوي .

وبما أننا في كل الأحوال عاجزون عن فرض حقوقنا في هذين الحقلين بالقوة الخشنة التقليدية لم يبق لدينا سوى القوة الناعمة بطريقين وهما أسلوب الشكاوى الدولية والمفروض أن يدعمها شريكنا الستراتيجي (أمريكا). وهذا أمر مستبعد حتى الآن وفق جميع القياسات وقواعد لعبة الأمم .

لم يبق لدينا سوى استخدام جدول الخطة وهو الاستيراد والتصدير حيث الجاران المسلمان يستحوذان أيضاً على حصة الاسد في الاستيراد العراقي إذ تبلغ أكثر من (25 مليار دولار سنوياً) واقتصاداتهم مرتهنة غالباً بتجارتهم وفي سوق عراقية واعدة. استوردنا منهم الغث والسمين .

وهكذا جيراننا العرب استوردنا منهم التمر واللبن والماء والمشتقات النفطية أي كل صادراتنا السابقة لهم .

فالأمن القومي هذه مهامه أين نحن منها؟ ربما هناك قضايا نجهلها في ستراتيجية الأمن كما جهل (جورج تنت مدير المخابرات الأمريكية سبب الحرب على العراق) مدعياً أنه لم يضع السياسات بل ينفذها، نأمل أن لا يكون نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة بهذه الحدود. حيث ان أمننا القومي ليس مسألة عسكرية فقط بالذود عن الحدود التي استباحها الاستخراج النفطي الجار والاستيراد العشوائي مع التهريب. أنها مسألة أمن قومي أولاً وليست ورقة انتخابية .

لذلك يصبح ليس مستغرباً من أصحاب المحابس أن تكون هذه نتائج سياساتهم ومساوماتهم الانتخابية أو رأوا هم المذهبية أو مصالحهم السياسية تقتضي المساومة على مياه ونفط العراق .

فقد سبق لهم فشلاً كبير في إقرار قوانين سيادية أمنياً وقومياً ووطنياً مثل النفط والغاز والمحكمة الاتحادية وقانون الأحزاب ومزدوجي الجنسية ومجلس الخدمة وباقي الملفات التي هم أدرى بشعابها وخطورتها وهي البنية التحتية للإرادة الوطنية الموحدة .

فاذا لم تكن لدينا قوة عسكرية لتوازن قوى الجيران فعلى الأقل لدينا الورقة الاقتصادية وكلما تكون أكثر فعالية طرداً مع الوحدة الوطنية وإرادتها .

نسأل الباري أن يمن علينا بها في الدورة الثالثة..... آمين.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء